مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

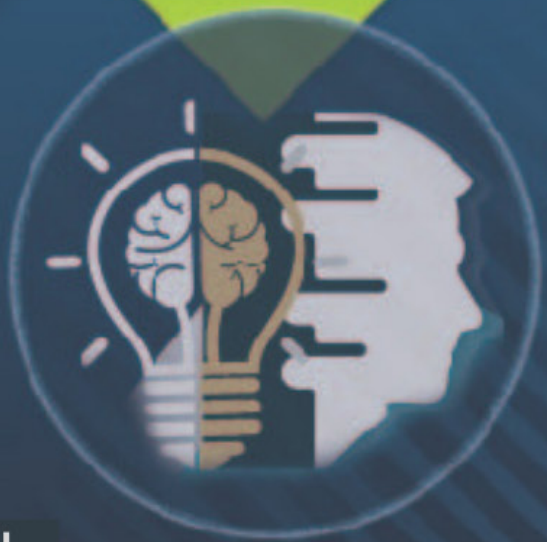

السنة الثامنة، العدد 28
المجلد الأول، ديسمبر 2025

Arcif
Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788 X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة البحث

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

اولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراه) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاً لبحثه.
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل- وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الأولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها- جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الإلكتروني، وتكون باللغتين العربية والإنجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الإعلان عن أي دعم مالي للبحث- إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط.

4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كاملا أيهما أقل بما في ذلك الملخصان العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.

5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.

6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.

8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold).

9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ (Bold) ..

10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكِّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). Journal of Human Sciences, University of Hail.1(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). The Saudi Journal of Special Education, 18 (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic.... 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.

13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA.

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهه أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراه.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7.

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).

3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.

4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (WORD) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.

5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.

6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.

8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة **(1000)** ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمسة أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغيًا.

9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع، ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.

10. فـي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.

12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث

13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.

14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.

15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.

16. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر

17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.

18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّيّاً.

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش
أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د.نوف بنت عبدالله السويداء
أستاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. فهد بن سليمان الشايع
جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ. د. محمد بن مترك القحطاني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ. د. علي مهدي كاظم
جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم

أ. د. ناصر بن سعد العجمي
جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د. حمود بن فهد القشعان
جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د. رقية طه جابر العلواني
جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د. سعيد يقطين
جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د. محمد شحات الخطيب
جامعة طيبة - فلسفة التربية

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

الضرائر الشعرية في «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي» صورها وتوجيهها

Poetic Necessities in “al-Ifsah fi Sharh Abyat Mushkilat Al-I’rab” Book by Al-Fariqi: Their Forms and Direction

د. نورة بنت داود بن داود [1]

[1] أستاذ النحو والصرف وفقه اللغة المساعد، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

https://orcid.org/0009-0005-0403-9484

Dr. Norah Dawood bin Dawood[1]

[1] Assistant Professor of Arabic Syntax, Morphology, and Philology, Department of Arabic Syntax, Morphology and Philology, College of Arabic Language, Imam Mohammed Ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia

(قُدم للنشر في 21/ 05/ 2025، وقُبل للنشر في 07/ 08/ 2025)

المستخلص:

هذا بحث في توجيه الضرائر الشعرية عند الفارقي، المبدع في جمع شواهد النحويين، والكشف عن إلغاز أبيات مشكلة اللفظ والإعراب، ويهدف البحث إلى جمع الضرائر من كتاب «الإفصاح»، وتصنيف صورها، وبيان مذهب الفارقي فيها، واتبعت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، وابتدأت بالمقدمة، ومهدت لهذا البحث بتعريف موجز للفارقي وكتابه، وللضرورة لغة واصطلاحا، ثم بدأت دراسة توجيهاته في مبحثين: الأول: صور الضرائر الشعرية في كتاب «الإفصاح»، والثاني: منهج الفارقي، وتوجهه في الضرورة، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، منها تصنيف الضرائر إلى ثلاث صور [الحذف] و[الزيادة] و[التغيير] والغالبة الأولى، وموافقة الفارقي الجمهور في أن للشاعر رخصة في المخالفة، ثم أتممت البحث بثبت المراجع.

الكلمات المفتاحية: الضرائر الشعرية، الإفصاح، الفارقي.

Abstract:

This research investigates the direction of poetic necessities (dara’ir shi’riyah) as addressed by Al-Fariqi, who excelled in collecting grammatical evidence and clarifying the ambiguities of verses with problematic wording and grammatical structure. The study aims to gather these poetic necessities from his book, “al-Ifsah,” categorize their forms, and elucidate Al-Fariqi’s approach to them. The research employs an inductive, descriptive, and analytical approach. It begins with an introduction, providing a brief biography of Al-Fariqi and overview of his book, as well as a linguistic and terminological definition of “necessity” (darurah). The study then investigates Al-Fariqi’s direction in two main sections: the first explores the forms of poetic necessities in his book “al-Ifsah,” and the second examines Al-Fariqi’s approach and stance on necessity. The research concludes with a summary of the main findings, including the classification of poetic necessities into three forms: [omission], [addition], and [alteration], with omission being the most prevalent. It also highlights Al-Fariqi’s agreement with the majority that poets are granted a license for deviation. The research concludes with a list of references.

Keywords: Poetic Necessities, al-Ifsah, Al-Fariqi

للاستشهاد المرجعي: داود، نورة بنت داود. (2025). الضرائر الشعرية في «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي» صورها وتوجيهها. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 01 (28)

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: There is no funding for this research..

المقدمة

إنَّ الحمد لله أحمده وأستعينه وأصلي وأسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

اعتنى النحاة بالتقعيد النحوي؛ للحفاظ على اللغة العربية العظيمة، واعتمدوا فيه على الأدلة السماعية، واحتل الشعر العربي مكانة بارزة بعد القرآن الكريم وقراءاته في إثبات الأحكام النحوية.

وللنحويين عناية بظاهرة الضرورة الشعرية، فخصَّها بعضهم بمصنفات، منها: «ضرورة الشعر» للسيرافي، و»ما يجوز للشاعر من الضرورة» للقيرواني، و»ضرائر الشعر» لابن عصفور، ووردت في كتب النحويين عامة، منهم الفارقي في: «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب»، وبعد قراءة هذا الكتاب وجدته مهتماً بالضرائر الشعرية، فاستعنت بالله على أن يكون عنوان البحث: الضرائر في: «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي» صورها وتوجيهها.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في أنَّ الفارقي من نحاة القرن الخامس الهجري، وكان متميزاً بسعة علمه، ونقله من المتقدمين، وحوى كتابه: «الإفصاح» شواهد النحويين والملغزين، وتفرد ببعض الشواهد التي لم يستدل بها النحويون المتقدمون.

أهداف البحث

-جمع توجيهات الفارقي للضرائر الشعرية.

-تصنيف صور الضرائر الشعرية.

-بيان مذهب الفارقي في الضرورة.

منهج البحث

اعتمدت على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء شواهد الضرائر الواردة في كتاب: «الإفصاح»، ووصف صورها المختلفة، وتحليل توجيهات الفارقي، ومقارنتها بما ورد عند النحويين.

خطة البحث

تضمن البحث: مقدمةً، وتمهيداً، ومبحثين، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، ذكرت في المقدمة أهمية البحث، وأهدافه، ومنهج البحث، والدراسات السابقة. وفي المبحث الأول درست: صور الضرائر الشعرية في كتاب: «الإفصاح»، وفي المبحث الثاني درست: منهج الفارقي، وتوجهه في الضرورة، ثم الخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

الدراسات السابقة

لم تخصص الضرائر الشعرية عند الفارقي -على حد اطلاعي- ببحث علمي، وهناك دراسات عديدة حول الضرورة عند النحويين عامة، ولا تتعارض مع هذه الدراسة فهي مستقلة عند الفارقي، وقد اهتم به بعض الباحثين، نقداً وتفسيراً لمسالك توجيهاته وأعاريبه، ولا تتعارض مع هذه الدراسة المختصة بالضرورة، ومن الدراسات التي ظهرت لي الآتية:

-مقالة «نقد كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (المتوفى 487هـ) تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني»، محمد إبراهيم البنا (1978)، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد: 24، الجزء: 2.

- «مسالك التوجيه النحوي عند الفارقي في الإفصاح»، علاء إسماعيل الحمزاوي (2014)، قسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة المنيا.

-»مسالك تعدد التوجيه النحوي في كتاب الإفصاح لأبي نصر الفارقي(ت 487هـ)»، صالح الهمامي (2020)، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

-»تعدد الأوجه الإعرابية عند أبي نصر الفارقي (ت 487هـ) في كتابه الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب»، ندى الغنام (2024)، حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا، المجلد: 28، العدد: 2.

التمهيد

أولاً: نبذة موجزة عن «الفارقي» وكتابه: «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب».

هو أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي (الحموي، 1993، ج2، ص.841؛ القفطي، 1986، ج1، ص. 329؛ اليماني، 1986، ص85)، من أهل: «مَيَّافارِقِين» (الحموي، 1995، ج5، ص. 235)، ونسبته إليها، وكان عالماً في الأدب والنحو واللغة (الحموي، 1993، ج2، ص841؛ القفطي، 1986، ج1، ص.329)، وقيل: إنَّه تأثر بابن جني والسيرافي في التصنيف، وإنَّه نقل شرح السيرافي بخطه (القفطي، 1986، ج1، ص.330).

ومن مصنفاته: «شرح اللمع»، و»الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب»(الحموي، 1993، ج2، ص841؛ القفطي، 1986، ج1، ص329؛ اليماني، 1986، ص.85)، و «الألغاز» (اليماني، 1986، ص.85).

وقد تولى الديوان في: «آمِد» (الحموي، 1995، ج1،

ص.56)، في عهد الوزير نظام الملك الحسن الطوسي، وأساء الولاية، مما أدى إلى انقلاب أحواله (الحموي، 1993، ج2، ص.841؛ القفطي، 1986، ج1، ص.329؛ اليماني، 1986، ص.85-86)، وتوفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة شنقاً في مدينة حران (القفطي، 1986، ج1، ص.332؛ اليماني، 1986، ص.85).

أمَّا كتابه «الإفصاح» فيعد من كتب الألغاز النحوية، والمراد بها: « علم يتعرف منه دلالة الألفاظ على المراد، دلالة خفية في الغاية، لكن لا بحيث تنبو عنها الأذهان السليمة، بل تستحسنها، وتنشرح إليها، بشرط أن يكون المراد من الألفاظ الذوات الموجودة في الخارج، وبهذا يفترق من المعمى؛ لأنَّ المراد من الألفاظ: اسم شيء من الإنسان، وغيره» (حاجي خليفة، 1941، ج1، ص.149)، وللإلغاز نوعان:

الأول: في المعاني، وهو وارد في أبيات المعاني.

الثاني: في اللفظ والتركيب والإعراب. (السيوطي، 1998، ج1، ص. 450).

وجمع الفارقي بين النوعين في الشواهد النحوية، فاعتنى بأبيات المعاني التي لا تظهر معانيها إلا للعلماء، وكذلك اعتنى باللفظ والإعراب، وصرَّح بخطته في بيان الشواهد المشكلة الإعراب، وتفسير الأوجه الإعرابية المتعددة فيها، ومعانيها، مستدلاً بالأدلة السماعية والعقلية التي تعضدها (الفارقي، 1974، ص. 52).

ثانياً: تعريف موجز للضرورة لغةً واصطلاحاً

الضرورة في اللغة مشتقة من الضرر وتعني الحاجة، فهي اسم لمصدر الاضطرار (الفراهيدي، 1995، ج7، ص7؛ ابن دريد، 1987، ج1، ص.122؛ ابن منظور، 1414، ج3، ص.483)، الذي يعني الاحتياج إلى الشيء، فيقال: «اضطُرَّ فلانٌ إلى كذا»، ويقال: «اضطَّره إليه» بمعنى الإلجاء (ابن منظور، 1414، ج3، ص. 483)، وعرفها الجرجاني في قوله: « الضرورة: مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له» (الجرجاني، 1983، ص. 138).

واختلف النحويون في بيان المفهوم الاصطلاحي للضرورة، وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وقوع الضرورة في الشعر دون النثر، سواء كان للشاعر مندوحة، أو لا. وهو مذهب ابن جني والجمهور.

المذهب الثاني: جواز الضرورة في الشعر والنثر. وهو مذهب الأخفش (ابن عصفور، 1998، ج3، ص.147-148).

المذهب الثالث: أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه، فهو مضطر إليها، وهو مذهب ابن مالك (السيوطي، 1988، ص.32).

ولابن فارس اللغوي مذهب مخالف لاتجاه النحويين في الضرورة، فرأى أنه يتعين على الشاعر موافقة قواعد العربية، فما وافقها فهو صواب، وما خالفها فهو مردود (ابن فارس، 1997، ص.213).

ويترجح مذهب الجمهور؛ لأنَّ للشاعر لغة مختصة به، تعبر عن معان لا تظهر إلا بتلك الضرائر الشعرية.

المبحث الأول: صور الضرائر الشعرية في كتاب: «الإفصاح»

تنوعت صور الضرائر في الكتب المختصة بها، وقد ظهرت لي ثلاث صور عند الفارقي:

الصورة الأولى: الحذف في أقسام الكلمة:

أولاً: الأسماء، وفيه حذف الحرف:

-حذف التنوين اضطراراً؛ لالتقاء الساكنين، في قول عبيد الله بن قيس الرقيات (قيس الرقيات، 1995، ص.48) [البحر الخفيف]:

تُذهلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنيهِ وتُبدِي

عَنْ خِدامِ العَقيلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولحذف تنوين: (خِدامِ) وجهان:

الوجه الأول: بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص.55-56) أنَّ التنوين محذوف؛ لالتقاء الساكنين هو و(أل) التعريف ضرورة، ولم يحذف للإضافة إلى: (العقيلةُ)؛ لأنها فاعل: (تُبدي)، وهو توجيه ثعلب (ثعلب، 1950، ج3، ص.123)، وابن جني (ابن جني، 1993، ج2، ص.535-536)، وغيرهما (ابن الشجري، 1991، ج2، ص.163؛ الأنباري، 2003، ج2، ص.544؛ ابن عصفور، 1980، ص.105-106).

واستدل الفارقي (الفارقي، 1974، ص.56) والنحويون (القيرواني، د.ت، ص.209؛ المبرد، د.ت، ج2، ص.312؛ ابن جني، 1993، ج2، ص.535) على حذف التنوين ضرورة؛ لالتقاء الساكنين بقول الشاعر [البحر الكامل]:

عَمْرُو الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لقَوْمِهِ

ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُون عِجافُ

واستدلوا (ثعلب، 1950، ج3، ص.123 ؛ ابن السراج، 1996، ج3، ص.455؛ سيبويه، 1988، ج1، ص.169؛ السيرافي، 1985، ص.103؛ ابن السيرافي، 2010، ج1، ص.91؛ الفارقي، 1974، ص.56؛ القيرواني، د.ت، ص.209؛ المبرد، د.ت، ج2، ص.313) بقول أبي الأسود الدؤلي (السكري، 1998، ص.54) [البحر المتقارب]:

فـأَلْفَـيـتُـهُ غَيـرَ مُـسْـتَـعْتِبٍ

ولا ذاكـرَ اللهَ إلا قَـلِـيـلا

والمحذوف تنوين: (ذاكراً)؛ لالتقاء الساكنين لا الإضافة، والدليل نصب اسم الجلالة: (الله).

الوجه الثاني: حذف التنوين؛ لأنه منوي، وجواز رفع (العقيلةُ) بـ (تُبدي)، بعد التنوين (الفراهيدي، 1995، ص. 198).

ويترجح الوجه الأول؛ لما يأتي:

1. ورود أدلة سماعية تعضد حذف التنوين اضطراراً؛ لالتقاء الساكنين.

2. أنه المراد في الشاهد الشعري، ففيه تقديم وتأخير، أي: «وتبدي العقيلة العذراء عن خدام» (الفارقي، 1974، ص.60).

3. السلامة من التقدير.

-حذف الياء ضرورة من اسم الباري سبحانه، في قول الشاعر [البحر الخفيف]:

بـالـغـرامُ الـذي يُـذيـبُ بَـلاهـا

ربّـهـا ذا دعـاءَ صـبٍ كـئيـبـا

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 88-89) أنَّ الشاهد: (ربّ) ياؤه محذوفة اضطراراً؛ لكثرة الحذف في اسم الله سبحانه في النداء في قول العرب: «يا ربُّ اغفرْ لي» (ابن السراج، 1996ج1، ص.341؛ سيبويه، 1988، ج2، ص.209)؛ لأنَّ المنادى كالإخبار، فقولك: (يا زانيةُ) يوجب الحد؛ فلذلك حذفت الياء في غير النداء، ولم ينص السخاوي على الضرورة وإنما ذكر أنَّ الياء محذوفة ودلت عليها الكسرة (السخاوي،1995، ج2، ص.706).

واستدل الفارقي عليه بقول لبيد (العامري،2004، ص.90) [البحر الرمل]:

إنَّ تَـقْـوَى رَبِّـنَـا خَـيـرُ نَـفَـلْ

وَبِـإِذْنِ اللهِ رَيْـثِـي وَعَـجَـلْ

فياء: (عَجَلي) محذوفة (السيرافي، 2016، ج2، ص.102؛ ابن عصفور، 1980، ص.128؛ الفارقي، 1974، ص .89).

ويظهر لي أنَّ حال الشاعر وحزنه يتطلبان معنى الحذف، ومثله بيت لبيد فهو حزين؛ لمفارقة أخيه، وحذف ياء: (ربّي) وارد في السماع وجائز عند النحويين وليس ضرورة.

-حذف ياء اسم الفاعل: (الناسي)، في قول الشاعر [البحر البسيط]:

فـاللهَ أحـمـدُ لـولاهُ لـمـا سترت

جِـلْـدِي عن النَّـاسِ أبـراداً وأثـوابـا

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص .98) أنَّ ياء اسم الفاعل: (النَّاسِي) حذفت؛ لعلتين:

الأولى: الضرورة.

الثانية: أنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين فتُحذف الياء معها، كما حذفت مع التنوين في: (قاضٍ) و(داعٍ).

وذكرهما ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص.23).

واستدل الفارقي عليه بقول الأعشى (لا شاهد فيه برواية: «أخو النساء» الأعشى، ص.129) [البحر الكامل]:

وأخـو الـغوانِ متى يَـشـأْ يَـصـرِمْـنَـهُ

ويَـكـنَّ أعـداءً بُـعَـيْـدَ وِدادِ

فياء: (الغَوانِي) محذوفة (سيبويه، 1988، ج1، ص28؛ ابن السيرافي، 2010، ج1، ص. 59؛ ابن عصفور، 1980، ص. 120).

-بناء: (قبلَ) على الفتح ضرورة في قول العباس بن مرداس السلمي (السلمي، 1991، ص. 56) [البحر الطويل]:

وَمِـنْ قبـلَ آمَـنَّا وقد كـانَ قـومُـنَـا

يـصلونَ للأوثـانِ قـبـلُ مُـحـمَّدا

ذكر الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 162-163) وجهين لبناء: (قبلَ):

الأول: حكاية ثعلب عن الفراء: للغة العرب في بناء: (قبلَ) على الفتح.

الثاني: أن المراد تنكيره، أي: (قبلاً)، وعلة حذف التنوين الاضطرار.

وذكرهما ابن عَدْلان (الربعي، 1405، ص35-36).

والوجه الأول خارج عن الضرورة.

-تخفيف راء (شرّ) في قول الشاعر [البسيط]:

وأَنـتُـم مَـعْـشـرٍ لِـئـامٌ

نـلـقى لـديـكـم أذىً وبـؤسِ

بيَّنَ الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 232-233) أنَّ أصل: (معشرٍ) حرف الجر: (مَعْ)، واسمه: (شرٍّ)، وخُففت الراء للضرورة.

وهو ما ذكره ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص. 44).

واستدل الفارقي عليه بقول الراجز:

إنّي إذا مَـا لَـمْ أَجِـدْ غَـيرُ الشَّـرِ

كُنْتُ امـرأً مِنْ مَـالِـكِ بنِ جَـعْفَـرِ

حذفت الراء الثانية من: (الشَّرِ) (ابن جني، 1969، ج2، ص.77؛ الفارقي، 1974، ص. 233).

ثانياً: الأفعال، وفيه

- **إسكان الفعل الماضي:**

-حذف حركة: (أنعبَ) في قول الشاعر [البحر الخفيف]:

أنَـا عَـبْـدٍ لسيـدٍ لَـمْ يـطـعْ فِي

وصـل حـبلي وشـاتَـه الأعـداءُ

بيَّنَ الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 79) أنَّ الشاعر قصد بقوله: (أنا عبْدٍ): (أتَعَبَ؟)، وهو صوت الغراب، وسقطت ألف: (أنا) للدرج، والوجه فتح الباء؛ لأنَّه فعل ماض، وأسكن؛ للضرورة، وأجازه؛ لمجيء إسكان الفعل المعرب في كلام العرب نحو قول امرئ القيس (لا شاهد فيه برواية: «أُسْقَى» القيس، 1984، ص.122) [البحر السريع]:

فـاليـومَ أَشْـرَبْ غيـرَ مُـستَحْقِـبٍ

إثْـمـاً مِـن اللهِ ولا واغـلِ

فحُذف إعراب: (أَشْرَبْ)؛ لضرورة الشعر (ابن السراج، 1996، ج 2، ص.364؛ سيبويه، 1988، ج 4، ص. 204؛ السيرافي، 1985، ص. 119-120؛ ابن عصفور، 1980، ص.93-94؛ الفارقي، 1974، ص. 79؛ القيرواني، د.ت، ص.225؛ ابن يعيش، 2001، ج1، ص.148).

ويظهر لي تكلف الفارقي في التوجيه، فلو كان الضمير: (أنا) مراداً لبطل كلامه، وتبين لي مراده من معنى الكلام وترتيبه: (أنعبَ الأعداءُ؟ دِنْ لسيد لم يطع في وصل حبلي وشاته).

-حذف حركة: (وَهَلَ) في قول الشاعر [البحر المتقارب]:

ولا كُـنْـت إلا لـقـىً لا أُحَـسُّ

وَهَـلْ في البَـرِيّـةِ إلا حَبِـيـثا

بيَّن الفارقي أنَّ الفعل الماضي: (وَهَلَ) ساكن؛ للضرورة (الربعي، 1985، ص.26؛ الفارقي، 1974، ص. 123-124)، وأنَّه جائز واسع؛ لأنَّه لم يخرج عن حيز البناء، فهو ساكن عند اتصاله بتاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث في المعتل كثيراً.

-حذف حركة: (سَلْعَنَ) في قول الشاعر [البحر الطويل]:

لَقَدْ طَـافَ عبدَ اللهِ بالبـيـتِ سبعةً

فَـسَـلْ عَـنْ عُبَيدُ اللهِ ثمَّ أبَـا بكر

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص.186) أنَّ الفعل الماضي (سَلْعَنْ) على زنة: (فَعْلَل) ساكن؛ للضرورة، ويعني السرعة في المشي (الأزهري، 2001، ج3، ص.220)، وهو ما ذكره ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص.40).

- **حذف الحرف، وفيه**

-حذف تاء تأنيث الفعل: (أنَّت) في قول الشاعر [البحر الطويل]:

وأنّ لبـونٌ يـوم راحـوا عـشـيّـةً

أبى منذرٌ فاركب على الجملُ الصلدا

بيَّنَ الفارقي (الفارقي، 1974، ص.163) أنَّ (لبونٌ) فاعل للفعل الماضي: (أنَّ) من الأنين، وحقه التأنيث أي: (أنَّت لبونٌ)، وذكّر للضرورة الشعرية. وهو ما ذكره ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص.36)، واستدل الفارقي عليه بتذكير الفعل؛ للضرورة، في قول جرير (ابن حبيب، د.ت، ج1، ص.283) [البحر الوافر]:

لَـقَـدْ وَلَـدَ الأُخَـيْـطِـلَ أُمُّ سَـوْءٍ

على بَـابِ اسْتِهـا صُلُبٌ وشَـامُ

ذُكر الفعل: (وَلَدَ)؛ للفصل بين الفعل وفاعله (السيرافي، 1985، ص. 212؛ ابن الشجري، 1991، ج2، ص.263، ص.413؛ الفارقي، 1974، ص.163؛ ابن ولاد، 1996، ص.124).

وكذلك استدل بقول جرير في توجيه قول الشاعر [البحر الخفيف]:

أمـرتـني لـحـاظَهـا ثـمَّ قـالَـتْ

اللحـاظَ التي تـودّ اللـحـاظُ

فحذفت تاء التأنيث من فعل المؤنث: (حاظَ) ضرورة، في قوله: (اللحاظَ)، و(ألَّ) فعل أي: أَبْطَأَ (الربعي، 1985، ص55؛ الفارقي، 1974، ص.270-271)، وحكم عليه الفارقي بأنَّه أقبح من الحذف في قول جرير؛ فهو أحسن للفصل.

- حذف نون التوكيد من: (اضربَ) في قول الشاعر [البحر المنسرح]:

اضْـرِبَ عَنْـكَ الهـمـومَ طـارقـهَـا

ضـربَـكَ بِالسيـفِ قـونـسَ الفـرسِ

ذكر الفارقي (الفارقي، 1974، ص.245) توجيه النحويين بأنَّ نون التوكيد الخفيفة محذوفة أي: (اضربَنْ)؛ للضرورة، كحذف التنوين لها (الأنصاري، 1981، ص.165؛ ابن جني، 1993، ج1، ص.82؛ الفراهيدي، 1995، ص.257؛ السيرافي، 2016، ج5، ص.160؛ ابن عصفور، 1980، ص. 111).

واستدل عليه بما أنشده أيضا أبو زيد (الأنصاري، 1981، ص164) [الرجز]:

مـنْ أيِّ يـومـيَّ مـنَ الـمـوتِ أفـرْ

مـن يـومِ لمْ يـقـدرَ أمْ يـومَ قـدرْ

وذكر وجهين لفتح: (يقدرَ) (الفارقي، 1974، ص.245):

الأول: أنَّ الوجه جزم الفعل المضارع: (يقدرَ)، وفتحه على حذف نون التوكيد الخفيفة أي: (لم يقدرَنْ)؛ للضرورة. وهو توجيه أبي زيد (الأنصاري، 1981، ص.164؛ ابن جني، 1993، ج1، ص.82؛ ابن عصفور، 1980، ص. 112)، واختار ابن جني جزم الراء بالسكون، وفتحها؛ لمجاورة الهمزة المفتوحة التي خففت وحذفت، وألقيت حركتها على الراء، أي: (أيومَ لمْ يقدرَ مْ)، ثم أشبعت فتحة الراء، وحركت الألف، وانقلبت همزة؛ لالتقاء الساكنين (ابن جني، 1993، ج1، ص.80-82).

الثاني: أنَّ المراد ضمير التثنية، وأجري الواحد مجرى الاثنين؛ لتعظيم المخاطب؛ ولأنَّه لا ينفرد بنفسه في الأكثر. واستدل الفارقي بأدلة على أمر الواحد بلفظ الاثنين كقوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ﴾ [سورة ق، الآية: 24]، فالمخاطب مالك خازن النار، وأُمر بأمر الاثنين، والوجه: (ألقِ). وكذلك قول امرئ القيس (القيس، 1984، ص. 8) [البحر الطويل]:

قِفَـا نبكِ مِنْ ذِكرَى حبيبٍ ومنزِلِ

بسقطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ فحومِلِ

فوجه الاستشهاد تثنية: (قِفَا) والوجه إفراده (الأندلسي، 1997-2013، ج2، ص.88-89).

ثالثاً: الحروف

حذف حرف الجر ضرورة، وفيه

-حذف: (عَلَيهَا) في قول الشاعر [البحر الطويل]:

وقـلْ لـمـشيبي استبـقْ أمـرٍ فإنّمـا

نفـارُ الغواني أَنْ تشيـبَ الـمفـارقَـا

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص.303) أنَّ (المفارقَ) منصوب بـ:(استبقْ)، وتقديره: (وقلْ لمشيبي استبقْ المفارقَ أم رِنْ عليها فإنما نفارُ الغواني أن تشيبَ هي)، وحرف الجر محذوف وما اتصل به؛ للضرورة، ورأى أنَّه قبيح؛ لسببين:

الأول: أنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه.

الثاني: قلة حذفهما معاً في الكلام، فالوارد حذف أحدهما والآخر يقوم مقامه؛ لأنَّ حرف الجر غير قائم بنفسه وضعيف إضماره.

واستدل عليه بقول الفرزدق (الفرزدق، 1987، ص.628) [البحر الطويل]:

وَلَـو سُـئِـلَتْ عَنِّي نـوارُ ورهـطُهَـا

إذاً أحـدٌ لم تـنـطق الشَّـفتـانِ

نقل الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 304) توجيه أبي علي الفارسي بأنَّ الشاعر أراد: (لم تنطق منه الشفتان)، وقد قال: « وهذا عندنا على لم تنطق الشفتان منه، لابد من تقدير الراجع المحذوف؛ لأنَّ الخبر لا يخلو من راجع إلى المخبر عنه أو شيء يكون إياه في المعنى» (الفارسي، 1985، ج1، ص.562). وحذف حرف الجر وما اتصل به؛ للضرورة.

واستدل بقول الراجز العُريان بن سهلة (الأنصاري، 1981، ص. 272):

فـقلْـت مجيبـاً والذي حـجَّ حـاتمٌ

أخـونُـكَ عـهـداً إنَّني غـيرُ خَـوَّانِ

بيَّن (الفارقي، 1974، ص. 304) أنَّه أراد: (حجَّ حاتمٌ لهُ)، فحذف الجار وما اتصل به. وقد عنى بـ:(الذي) الله سبحانه وتعالى، وحذف رابط الصلة الضمير المجرور بحرف الجر وارد في الشعر. وهو توجيه أبي علي الفارسي (الفارسي، 1988، ص.395)، وغيره (الأندلسي، 1997-2013، ج3، ص.79؛ ابن عصفور، 1980، ص.175).

-**حذف: (إلى) في قول لبيد** (العامري، 2004، ص. 114) [البحر الكامل]:

بَـاكَرْتُ حَـاجَتَهَـا الدّجـاجَ بِسُحْرَةٍ

لأُعَـلّ منها حِيـنَ هَـبّ نِيَـامُهَـا

ذكر الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 355-356) وجهين لنصب (حَاجَتَهَا):

الوجه الأول: أنَّه مفعول به.

الوجه الثاني: أنَّه مفعول له.

وبيَّن وجهي الشاهد:

الوجه الأول: إجراء (حاجة) مجرى المصدر (الاحتياج)، أي: احتياجي إليها، وقد أضيف إلى المفعول ضمير (الخمر)، ونسبه لأبي علي الفارسي (الفارسي، 1993، ج1، ص.183، ج3، ص.184)، والفاعل محذوف (الواحدي، 1430، ج2، ص.46-47، ج14، ص.492)، مثل قوله تعالى: ﴿دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [سورة فصلت، الآية:49]، وقوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ تَعۡجَتِكَ﴾ [سورة ص، الآية: 24]، وقول القطامي (التغلبي، 2001، ص.512) [البحر الوافر]:

أكُـفْـرًا بَـعْـدَ رَدِّ الـمَـوْتِ عَـنّي

وَبَـعْـدَ عَطَـائِـكَ المِئَـةَ الرِّتَاعَـا

الشاهد: (عطائكَ المئةَ)، فقد أُجري الاسم مجرى المصدر (إعطاء) (الفارسي، 1993، ج1، ص.183، ج3، ص.184؛ النحاس، 1985، ج1، ص.205؛ الواحدي، 1430، ج2، ص.46-47، ج14، ص.492).

الوجه الثاني: الاتساع وإضافة (الحاجة) إلى (الخمر)، والمقصود: (حاجته إليها) على القلب؛ لعقد المعنى وتتعدى (حاجة) في القياس بحرف الجر (إلى)، فيقال: (احتجت إلى زيدٍ)، ولا يقال: (احتجته) في هذا المعنى. وقد حُذِف حرف الجر للضرورة، كحذفه مع الفعل، وفي ذلك تعضيد لمذهب ثعلب في أن الاسم جرى مجرى المصدر؛ لأنَّ الجار حُذِف مع الفعل، فهو بمنزلته.

ونسب الفارقي هذا الوجه إلى ابن كيسان، والمنقول عنه الوجه الأول (النحاس، 1985، ج1، ص.205).

الصورة الثانية: الزيادة.

أولا: الأسماء، وفيها زيادة الحروف

-**زيادة التنوين اضطرارا في قول الشاعر** [البحر البسيط]:

أُلْبِسْـتُ ثـوبٌ وكان البـردُ آلـمني

فـردَّ روحي بعد الهلـك جلبـابـا

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص.96-97) أنَّ (ثوبٌ) منادى مرخم من (ثوبَان)، على أحد وجهي الترخيم، نحو ترخيم: (يا حارُ) في (يا حارث)، ونوّن اضطرارا، فتُرك الضم (الربعي، 1985، ص. 22)، ورُدَّ الكلام إلى أصله في النداء للضرورة، كقول الأحوص (السامرائي، 1969، ص.9) [البحر الوافر]:

سـلامُ الله يَـا مـطـرٌ عليـهـا

وليـسَ عليكَ يَـا مـطـرُ السلامُ

وذكر مذهبين في توجيه الشاهد:

الأول: تنوين المنادى (مطرٌ) بالضم عند الخليل (الفراهيدي، 1995، ص. 82)، وسيبويه (سيبويه، 1988، ج2، ص.202)، وأبي عثمان المازني.

الثاني: اختيار أبي عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمرو وأبي عمر الجرمي النصب في تنوين الضرورة (نقل المذهبين الزجاجي، 1987، ص.83؛ الشنتمري، 1994، ص.314).

ونقل رد سيبويه في قوله: «وكان عيسى بن عمر يقول يا مطراً يشبّه بقوله: (يا رجلا)، يجعله إذا ثوّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربيا يقوله» (سيبويه، 1988، ج2، ص.203).

وأبقى أصحاب المذهب الأول المنادى على أصل حركته في البناء؛ لأمرين:

الأول: اطراد ضمة البناء في المعرف، فشابهت ضمة الإعراب الأصلية.

الثاني: مشابهة المنادى المعرف لمرفوع الممنوع من الصرف، فلما نون المنادى ضرورة بقي على حركته، كتنوين ما لا ينصرف فإن حركته لا تتغير (سيبويه، 1988، ج2، ص.202؛ الشنتمري، 1994، ص.314).

واتبع الفارقي مذهبهم في توجيه: (ثوبٌ)، بينما ردَّ أصحاب المذهب الثاني المنادى المنون إلى أصله وهو النصب؛ لثلاثة أسباب:

الأول: مشابهة النكرة بالتنوين.

الثاني: قيام التنوين مقام الإضافة (الشنتمري، 1994، ص.314).

الثالث: مشابهة مجرور الممنوع من الصرف، فقد رُدَّ إلى أصله الكسر في التنوين.

-**زيادة التاء في قول النابغة الذبياني** (الذبياني، 1911، ص. 9) [البحر الطويل]:

كِليني لِـهَمٍّ يَـا أميـمـةَ نـاصبِ

وليـلٍ أُقـاسِيـه بطيءِ الكـواكبِ

ولفتح: (أميمةَ) وجهان:

الأول: بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 108) أنَّ النابغة الذبياني في قوله: (أميمةَ) بالفتح، أراد ترخيم (أميمة)، أي: (يا أميمَ)، فاضطر لإقحام التاء، وليست هي تاء التأنيث المحذوفة، وإنما زيدت توكيدا، وترك اللفظ على حركته قبل زيادة التاء، فلا يعتد بها، وحقه الضم لولا الترخيم والزيادة: (يا أميمةُ).

وقد نص سيبويه (سيبويه، 1988، ج 2، ص. 207، 277)، على اضطرار الشاعر، وذكر النحويون أنَّ الترخيم مقدر ثم ردت التاء ولم يعتد بها (الرماني، 1998، ص. 258؛ الزجاجي، 1985، ص. 102؛ ابن السيرافي، 2010، ج1، ص. 445؛ الفراهيدي، 1995، ص. 111؛ ابن يعيش، 2001، ج2، ص. 104).

الثاني: إتباع فتح التاء لما قبله (ابن مالك، 1990، ج3، ص.428).

ويترجح الوجه الأول؛ لموافقته استشهاد معظم النحويين على بقاء الفتح بعد إقحام التاء.

ثانيا: الأفعال، وفيها زيادة الحرف

-**إجراء المعتل مجرى الصحيح في قول قيس بن زهير** (البياتي، 1972، ص. 29) [البحر الطويل]:

أَلَمْ يـأتِـيـكَ والأنـبَـاءُ تَـنْـمِـي

بـمَا لاقَـتْ لَبـُونُ بني زيـــادِ

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 170) أنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر: (يأتيك) مجزوم بحذف الحركة المنوية على حرف العلة، أي: (يأتيُك) كـ (يضربُك)، فأجرى المعتل مجرى الصحيح؛ للضرورة فتحذف الحركة عند الجزم.

وللنحويين في قول قيس بن زهير ثلاثة توجيهات:

الأول: إجراء المعتل مجرى الصحيح مختص بالضرورة (الرماني، 1415، ج1، ص. 164؛ ابن السراج، 1996، ج 3، ص. 443؛ سيبويه، 1988، ج3، ص. 316؛ السيرافي، 2016، ج2، ص. 88؛ ابن السيرافي، 2010، ج1، ص. 341، الصفار، 1419، ج2، ص. 443؛ القيرواني، د.ت، ص. 158).

الثاني: أنَّ إثبات حرف العلة في الفعل المجزوم لغة واردة عن العرب، وهو خارج من الضرورة (ابن جني، 1993، ج2، ص. 631؛ الزجاجي، 1986، ص. 104 ؛ الفراء، ج1، ص. 161).

الثالث: أنَّ إثبات حرف العلة في الفعل المجزوم لغة ضعيفة واردة عن العرب؛ للضرورة (الشنتمري، 1994، ص. 71، 490؛ النحاس، 1985، ج3، ص.36، ج4، ص.262).

واستدل الفارقي عليه بقول ابن وقاص الحارثي (الضبي، ص. 158) [البحر الطويل]:

وتَـضْـحَـكُ مِـنِّي شـيـخةٌ عبشمـيَّـةٌ

كـأن لَـمْ تَـرَى قبلي أسـيـراً يـمـانِيَـا

وبيَّن أنَّ الوجه: (لم ترَ)، وذكر للشاهد وجهين (الفارقي، 1974، ص. 171):

الأول: إثبات حرف العلة في الفعل المجزوم للعلة السابقة (البطليوسي، 2003، ص. 171؛ السيرافي، 2016، ج2، ص. 89)

الثاني: أنَّ الفعل مجزوم بحذف حرف العلة، والألف ليست أصلية وإنما زائدة لإشباع حركة الحرف الذي قبلها (الأندلسي، 1997-2013، ج1، ص. 210)، وبقيت الفتحة دالة عليها، ثم أشبعت ضرورة فنشأت منها ألف ثانية غير المحذوفة، ورأى أنَّ فيه تعسفاً إلا أنَّه أجود من الأول.

وقد زاد النحويون وجهين:

الأول: أنَّ الياء ليست لام الكلمة ولا ألف الإشباع، وإنما ياء المؤنثة المخاطبة، ولا ضرورة فيه (الأندلسي، 1997-2013، ج1، ص. 210؛ السيرافي، 2016، ج2، ص. 89؛ ابن عصفور، 1980، ص. 47).

الثاني: أنَّ الفعل مقلوب، أي: (لم ترأ)، على لغة من يقول: (راء)، وخففت الهمزة، وقلبت ألفا؛ لانفتاح ما قبلها (الأندلسي، 1997-2013، ج1، ص. 210؛ البطليوسي، 2003، ص. 171؛ ابن يعيش، 2001، ج5، ص.272).

والراجح من هذه التوجيهات أنَّ إثبات حرف العلة في الفعل المجزوم لغة واردة عن العرب، ويعضدها الآتي:

1.ورود قراءة قرآنية سبعية موافقة لهذه اللغة (الزمخشري، 1993، ص. 538)، فقرأ ابن كثير قوله تعالى: «إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ» [سورة يوسف، الآية: 90] بإثبات الياء (البغدادي، 1400، ص. 351).

2.الاتفاق على حكاية هذه اللغة وشهرتها.

3.الزيادة لم تكن لضرورة وزنية (النحاس، 1985، ج3، ص.

36)، وإنما لمعنى في نفس الشاعر أراد التعبير عنه، ولا يتضح إلا بهذه اللغة، ونقل ابن جني رواية عن أصحابه: (ألم يأتِك) بالجزم (ابن جني، 1993، ج1، ص.78)، ولو قالها الشاعر لسلم من الضرورة؛ لكنه قصد الإثبات للفخر.

الصورة الثالثة: التغيير.

أولاً: الأسماء:

-**التقديم والتأخير في قول الفرزدق** [البحر الطويل]:

وَمَـا مثلُـه فِي النَّـاسِ إِلَّا مـملكـاً

أَبُـو أمِـهِ حَـيٌّ أَبـوهُ يُقَـارِبُـه

ذكر الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 86-87) أربع ضرورات في قول الفرزدق:

الأولى: تقديم المستثنى: (مملكاً)، وحقه التأخير. وهو توجيه ابن السراج (ابن السراج، 1996، ج3، ص.467)، والسيرافي (السيرافي، 2016، ج2، ص. 166)، وغيرهما (السخاوي،1995، ج2، ص.705؛ القيرواني، د.ت، ص. 309).

الثانية: الفصل بين الصفة: (يقاربه) والموصوف: (حيٌّ) بالأجنبي منهما: (أبوهُ) وهو خبر لأبي أمه. وهو توجيه السيرافي (السيرافي، 2016، ج2، ص. 166)، وأبي علي الفارسي (الفارسي، 1988، ص. 267)، وغيرهما (الربعي، 1985، ص. 20).

الثالثة: الفصل بين المبتدأ: (أبو أمهِ) والخبر: (أبوهُ) بالأجنبي منهما: (حيٌّ) وهو خبر للمبتدأ (مثلُه)، أو هو مبتدأ و(مثلُه) الخبر. وهو توجيه السيرافي (السيرافي، 2016، ج2، ص. 166)، وأبي علي الفارسي (الفارسي، 1985، ج1، ص.546؛ 1988، ص. 267)، وغيرهما (الربعي، 1985، ص. 20).

الرابعة: التعسف، فقد استعمله الشاعر في ألفاظه؛ للدلالة على أنَّ الممدوح خال الخليفة. وهو توجيه الفارضي، وقال: إنَّ أصحاب المعاني ذموه (الفارضي، 2018، ج2، ص. 254).

وختم الفارقي التوجيهات بقوله: «وما أظن أحداً أورد تفسير هذا البيت كذا» (الفارقي، 1974، ص. 87)، وقد أحسن في بيان الضرائر المتعددة للشاهد، ومناسبته، الدالة على الثناء.

-**النصب على المعنى في قول عبيد الله بن قيس الرقيات** (قيس الرقيات، 1995، ص.224) [البحر الخفيف]:

لَـنْ تَـرَاهَـا وَلَـو تَـأَمَّـلتَ إلا

ولَـهَـا فِي مَـفَـارِقِ الرَّأسِ طِيـبَـا

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 89-90) أنَّ: (طيبَا) منصوب بفعل مقدر دال عليه الفعل الأول: (تراهَا)، وهو محمول على معنى الرؤية، قبل تمام الكلام في قوله: (لَنْ تَرَاها ولو تأمَّلتَ)، وحكمه قبيح مع جوازه، وواقع في ضرورة الشعر دون الكلام، أما نحو قولك: (رأيت زيداً له مالٌ وحسباً) فهو حسن بالغ؛ لتمام الكلام بـ (له مالٌ)، ولـ(حسباً) وجهان:

الأول: الرفع بالعطف على المال.

الثاني: النصب بالحمل على الرؤية.

وتوجيه الحمل على المعنى ذكره سيبويه (سيبويه، 1988، ج1، ص.285)، وغيره (ابن جني، 1952، ج2، ص. 429؛ القيرواني، د.ت، ص. 315).

واستبعده المبرد؛ لأنَّه محمول على المعنى قبل تمام الكلام ورأى أنَّه منصوب على (رأيت)، أي: (لَنْ تَرَاهَا إِلَّا وَأَنت ترى لَهَا في مفارق الرَّأس طيبا) (المبرد، د.ت، ج3، ص. 285)، ورُدَّ كلامه؛ بأنَّ الحمل على المعنى بعد تمام الكلام له مواضع مختلفة (السيرافي، 2016، ج. 5، ص. 129-130).

وكذلك حكم على التوجيه بالضعف ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص. 21)، فهو مخالف لـ: (رأيت زيداً له مالٌ وحسباً)؛ لعدم التمام.

وقيل إنَّ الفعل المقدر قلبي بمعنى: (تعلم) وليس من الرؤية بمعنى: (تبصر)؛ لسببين (ابن جني، 1952، ج2، ص. 429، ابن مالك، 1990، ج2، ص. 156):

الأول: أنَّ الرؤية العينية تدل على أنَّ المرأة مكشوفة الرأس، وهذا مخالف لحشمة العرب.

الثاني: أنَّ الفعل المقدر خبر لمبتدأ محذوف، أي: وإلا تعلم لها؛ لكيلا تدخل واو الحال في: (ولها) على المضارع المثبت، وهذا غير جائز عند أكثر النحويين.

وردَّ ابن هشام هذا المذهب؛ لاختلاف أحوال الناس في الاحتشام، فأهل المدر مختلفون عن أهل الوبر، فحال العرب مخالف للعجم، والعادات متباينة، وقال: إنَّ الزمخشري أجاب بذلك في تفسير إرسال شعيب عليه السلام ابنتيه لسقي الأغنام (ابن هشام، 2000، ج6، ص. 332-333).

ويظهر لي أنَّ الفعل بمعنى: الرؤية، يعضده تصريح سيبويه بأنَّ قول الشاعر: (لن تراهَا) دال على أنَّ الطيب داخل في الرؤية (سيبويه، 1988، ج1، ص.285)، فالمعنى عدم مفارقة الطيب (السيرافي، 2016، ج. 5، ص. 130)، وأوافق ابن هشام في اختلاف أحوال العرب، أمَّا تفسير ابن جني فهو موافق الغالب عند العرب من الاحتشام.

-نيابة المصدر المقدر عن الفاعل مع وجود المفعول في قول الشاعر [البحر الوافر]:

فَلَو وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ

لَسُبَّ بِذلك الكَلْبِ الكِلَابَا

لنائب الفاعل في الشاهد ثلاثة توجيهات:

التوجيه الأول: بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 93) أنَّ المصدر المقدر في المعنى نائب عن الفاعل، أي: (لسُبَّ السبُّ الكلابا)، وهو ضعيف؛ فلا يقام مقام الفاعل المصدر والظرف وما وصل الفعل إليه بحرف الجر؛ لوجود المفعول الصريح، وجاز في الشاهد؛ لضرورة الشعر دون الكلام. وهو توجيه ابن الشجري (ابن الشجري، 1991، ج2، ص. 518)، والعكبري (العكبري، 1986، ص. 270، 272)، وغيرهما (الأندلسي، 1997-2013، ج6، ص. 246؛ الربعي، 1985، ص22).

التوجيه الثاني: أنَّ التقدير: (لَسُبَّ السبُّ)، و(الكلابا) مفعول به منصوب بـ (وَلَدَتْ)، و(يا جروَ كلبٍ) نداء (الأندلسي، 1997-2013، ج6، ص. 246؛ ابن بابشاذ، 1977، ج2، ص. 375؛ ابن الحاجب، 1989، ج2، ص. 678؛ العكبري، 1986، ص. 273).

التوجيه الثالث: نيابة الجار والمجرور: (بذلك) عن الفاعل، ونصب: (الكلابا) (ابن مالك، 1990، ج2، ص. 128).

واستدل الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 94-95) بالقراءة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 88]، (قرأ ابن عامر وأبو بكر قوله تعالى: «ننجي» بنون واحدة، وبتشديد الجيم، وحذفت النون؛ للتخفيف. ابن الجزري، ج2، ص. 324؛ النيسابوري، 1981، ص. 302-303)، وذكر ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مذهب بعض النحويين في إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصريح. وهو توجيه الفراء (الفراء، ج2، ص. 210)، ومنقول عن أبي عبيد (النحاس، 1985، ج3، ص. 55)، وذكره غيرهما (الأندلسي، 1997-2013، ج6، ص245؛ العكبري، 1986، ص.273).

وحكم عليه الفارقي بالضعف؛ لأمرين:

الأول: أنَّ المصدر لا يقوم مقام الفاعل مع المفعول الصريح.

الثاني: أنَّ آخر الفعل الماضي ساكن، ولو كان هذا الوجه مرادا لفتح آخره، ولا يحمل القرآن على الضرورة في الإسكان، كقول جرير (ولا شاهد في رواية الديوان بلفظ: «قضى» بدل من: «رضِي». ابن حبيب، د.ت، ج1، ص.175) [البحر البسيط]:

هو الخليفةُ فارضَوْا ما رضِي لَكُم

ماضِي العزيمةِ ما فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

فقد أسكنت ياء: (رضِي)، وهو مذهب الكوفيين، والوجه فتحها.

وقد خطَّأه الزجاج في قوله: « وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِبَ زيداً -، تريد ضرب الضرب زيداً لأنك إذا قلتَ ضرب زيد فقد علم أنَّه الذي ضُرِبَه ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل» (الزجاج، 1988، ج3، ص. 403).

ولم يجزه أبو علي الفارسي (الفارسي، 1990، ج1، ص. 7؛ 1993، ج 5، ص. 259)، وحكم عليه العكبري (العكبري، 1986، ص. 273) بالضعف؛ لأمرين:

الأول: أنَّ الناجين هم المؤمنون، ونسبته إلى النجاء بعيدة.

الثاني: سكون الياء، وهي آخر الفعل الماضي. وقد جعله العكبري من باب الضرورة، وقال: إنَّه ليس أصلا يقاس عليه.

الوجه الثاني: أنَّ الفعل المضارع: (ننجي) من: (نجّينا ننجّي)، بنونين، والجيم ثقيلة، وحذفت الثانية؛ لاستثقال اجتماعهما، وهي مشبهة بحذف التاء المكررة الزائدة (ابن جني، 1969، ج2، ص. 111) في: «تذكَّرون»، «تفكَّرون» (ابن جني، 1969، ج2، ص. 121) كقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [سورة القدر، الآية: 4]، وعلى هذا يكون الفعل مبنياً للفاعل، و(المؤمنين) المفعول.

الوجه الثالث: أنَّ أصله: (نُنْجي) بنونين، وقلبت الثانية جيماً، وأدغمت (العكبري، 1986، ص.273).

وقد استدل بعض البصريين بهذا الشاهد على قيام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصريح، فهو جائز في الشعر دون الكلام.

-الفصل بين المتلازمين، وفيه

-الفصل بين حرف الجر والمجرور، والصفة والموصوف، والمبتدأ والخبر في قول الشاعر [البحر الوافر]:

على صُلبَ الوظيفِ أشدّ يوماً

وتحتي فارسٍ بطلٍ كُميتُ

بيَّن الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 115-117) أن مراد الشاعر: (على فارس بطلٍ أشدّ يوماً وتحتي كُميتُ صلبَ الوظيفِ)، وذكر ثلاث ضرورات في الشاهد جائزة في الشعر دون الكلام:

الأولى: الفصل بالحال بين الجار: (عَلَى) والمجرور: (فارسٍ). وذكرها ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص.24).

وأجازه الفارقي في الشعر على قبح؛ للفصل بين الجار والمجرور بغير الظرف، وهي أقبح مما فصل بينهما بالظرف؛ لكثرة دورانه في الكلام، فجاز فيه ما لم يجز في غيره، كقول أبي حيَّة النميري [البحر الوافر]:

كَمَا خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يَوماً

يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَو يُزِيلُ

ففصل: (يوماً)، بين المتضايفين: «بكفِّ» و»يهوديٍّ» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 178-179؛ السيرافي، 2016، ج2، ص. 160؛ ابن عصفور، 1980، ص. 192؛ الفراهيدي، 1995، ص. 105؛ القيرواني، د.ت، ص. 117).

وقول عَمْرو بن قَمِيئَةَ (قَمِيئَة، 1994، ص.71) [البحر السريع]:

لَمَّا رَأَتْ ساتِيدِما اسْتَعْبَرَت

لِلَّهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لامَها

ففصل: (اليومَ)، بين المتضايفين: (درُّ) و(مَنْ لامَها) (سيبويه، 1988، ج1، ص. 178؛ السيرافي، 2016، ج2، ص. 160؛ ابن عصفور، 1980، ص. 193؛ الفراهيدي، 1995، ص. 105؛ القيرواني، د.ت، ص. 117).

واستدل على الفصل بغير الظرف في قول الشاعر [البحر الكامل]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ

زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

ففصل: (القلوصَ) المفعول، بين المتضايفين: (زَجَّ)، و(أبي مَزَادة) (السيرافي، 2016، ج2، ص. 161؛ ابن عصفور، 1980، ص. 196؛ القيرواني، د.ت، ص. 179).

وقول الطرماح (الطرماح، 1994، ص. 269) [البحر الطويل]:

يَطُفْنَ بِحُوزِيٍّ المَرَاتِعِ لم يُرَعْ

بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكنَائِنِ

ففصل: (القِسِيِّ)، بين المتضايفين: (قرعِ)، و(الكنائنِ) (ابن عصفور، 1980، ص.197).

الثانية: الفصل بين الصفة المقدمة: (صلبَ الوظيفِ) والموصوف: (كميتُ)، بالأجنبي: (أشدّ يوماً وتحتي فارسٍ بطلٍ)، ونُصب: (صلبَ) على الحال؛ لتقدمه على: (كميتُ) النكرة.

الثالثة: الفصل بين المبتدأ: (كميت) والخبر: (تحتي)، بـ (فارسٍ بطلٍ). وذكرها ابن عَدْلان (الربعي، 1985، ص24).

ولم يجز الفارقي هذه الضرورات في الكلام، وجعلها مختصة بالشعر.

-**الفصل بين المتضايفين في قول الشاعر** [البحر الطويل]:

تمرُّ على ما تستمرُّ وقَدْ شَفَتْ

غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِهَا

ذكر الفارقي (الفارقي، 1974، ص. 201-202) للشاهد توجيهين:

التوجيه الأول: أنَّه فصل بين المضاف: (غلائلَ)، والمضاف إليه: (صدورِها)، بغير الظرف: (عبد القيس)، وتقديره: (شفت عبدُ القيس منها غلائلَ صدورِها). وهذه الضرورة أفحش ما ورد في الشعر. وهو توجيه الكوفيين (الأنباري، 2003، ج2، ص350)، والسيرافي (السيرافي، 2016، ج2، ص. 161)، وغيرهم (ابن عصفور، 1980، ص. 199-200، ابن مالك، 1990، ج3، ص. 275).

التوجيه الثاني: منقول عن أبي الحسن بن كيسان وهو أنَّ (غلائلَ) مقطوع عن الإضافة، ومتروك تنوينه؛ لأنَّه ممنوع من الصرف على وزن: (فَعَائِل)، و(صدورِهَا) مضاف إلى محذوف مماثل للمذكور، أي: (غلائلَ عبد القيس منها غلائلَ صدرها)، ومستحسن؛ لأنَّه يخرج الكلام من الضرورة، لكنه ضعيف؛ للإضمار. وهو توجيه ابن مالك (ابن مالك، 1990، ج3، ص. 275)، وقد رجحه على مذهب السيرافي؛ لأمرين:

الأول: كثرة النظائر لحذف المضاف.

الثاني: ضعف الاستشهاد بما جاء في الضرورة.

واستدل الفارقي على ذلك بقول عبيد الله بن قيس الرقيات (قيس الرقيات، 1995، ص87) [البحر الخفيف]:

رحِمَ اللهُ أعظُماً دفنوها

بسجستان طلحةَ الطّلحاتِ

فحذف المضاف: «أعظمُ»؛ لأنَّ المحذوف مماثل للمذكور، وتقديره: «أعظمُ طلحة» (الأندلسي، 1997-2013، ج1، ص281، ج 9، ص. 345؛ الربعي، 1985، ص. 24؛ ابن عصفور، 1980، ص. 165، ابن مالك، 1990، ج3، ص. 271).

وتبع الفارقي مذهب البصريين في عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف (الأنباري، 2003، ج2، ص249؛ السيرافي، 2016، ج2، ص. 161؛ ابن عصفور، 1980،

ص. 196)، والوجهان جائزان في الشاهد، ويظهر لي أنَّ المعنى الذي أراده الشاعر موافق للوجه الأول.

المبحث الثاني: منهج الفارقي، وتوجهه في الضرورة.

أولاً: طريقته، وعبارته:

سرد الفارقي الشواهد الشعرية مرتباً قوافيها على حروف المعجم، ومبيناً معاني ألفاظها، ومفسراً أعاريبها، وناقلاً مذاهب النحويين فيها، وموضحاً مذهبه، وأطال التفسير في الشواهد الواردة في كتب النحويين؛ لتنوع المصادر، وأقلَّ في غير المنسوبة؛ لعدم ورودها، وحرص على تشبيهها باستدلالات النحويين إن وجدت، وكانت له عناية خاصة بشواهد الضرائر الشعرية، ولم يخصها بباب مستقل، وإنما تداخلت مع توجيهاته المختلفة، بعبارات غير مبسطة، تهدف إلى الكشف عن صحة شواهد ظاهرها القبح، وهي صحيحة، وقد ظهر أسلوب التقعيد فيها، ومن أبرز مظاهره:

-رد بعض الضرائر.

-مخالفة الكوفيين.

وقد تنوعت ألفاظه في التعبير عن الضرورة، فصرَّح بلفظها معبراً عنها بعدة ألفاظ كلها تصب في المعنى نفسه:

1.**(ضرورة الشعر)، ووردت في صورتين:**

الأولى: دون تخصيص، نحو:

-حذف التنوين من (خِدام)؛ لضرورة الشعر، في قول عبيد الله بن قيس الرقيات (الفارقي، 1974، ص. 54):

تُذهلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنيهِ وتُبدِي

عَنْ خِدامِ العَقيلَةُ الْعَذْرَاءُ

-تذكير الفعل: (أنَّ لبونٌ)؛ لضرورة الشعر، في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 163):

وأنّ لبونٌ يوم راحوا عشيّةً

أبى منذرٌ فاركب على الجملُ الصلدا

الثانية: أنَّها لا تقع في الكلام، وعبَّر عنها بثلاثة ألفاظ:

الأول: (دون الكلام)، نحو: نصب (طيبًا) بالحمل على المعنى قبل تمام الكلام، وهو واقع في ضرورة الشعر دون الكلام، في قول عبيد الله ابن قيس الرقيات (الفارقي، 1974، ص. 89):

لَنْ تَرَاهَا وَلَو تأمَّلتَ إلا

ولَهَا في مَفارقِ الرَّأسِ طِيبَا

الثاني: (لا يجوز في الكلام)، نحو: نيابة المصدر المقدر في المعنى عن الفاعل مع وجود المفعول، في الضرورة، وغير جائز في الكلام، في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 93):

فَلَو وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ

لَسُبَّ بذلك الكلْبِ الكِلَابَا

الثالث: (ضرورات غير جائزة في الكلام، وجائزة في الشعر على قبح)، نحو: الفصل بين الجار والمجرور والمبتدأ والخبر والصفة والموصوف، في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 115):

على صُلبَ الوظيفِ أشدّ يوماً

وتحتي فارسٍ بطلٍ كُمَيتُ

2.**(الضرورة)**، وقد عبَّر به كثيراً (الفارقي، 1974، ص. 79، 88، 97، 98، 123، 170، 186، 233، 234، 245، 246، 303، 356)، ومنه:

-إسكان الفعل الماضي: (رضِي)؛ ضرورة، في قول جرير (الفارقي، 1974، ص. 95):

هو الخليفةُ فارضَوْا ما رضِي لَكُم

ماضِي العزيمةِ ما فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

3. **ما تصرف من لفظ (الضرورة)**، بثلاثة ألفاظ:

الأول: (الاضطرار)، نحو: حذف تنوين (عمروٌ الذي)؛ لالتقاء الساكنين؛ اضطراراً، في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 56):

عَمْرُو الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لقَوْمِهِ

ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُون عِجافُ

الثاني: (المضطر)، ومنه الآتي:

-نوَّن الشاعر المنادى المرخم: (ثوبٌ)؛ مضطراً، في قوله (الفارقي، 1974، ص. 96):

أُلْبِسْتُ ثوبٌ وكان البردُ آلمني

فردَّ روحي بعد الهلك جلبابا

-حذف الشاعر تنوين: (قبلًا)؛ مضطراً، في قوله (الفارقي، 1974، ص. 162):

وَمِنْ قبلَ آمَنَّا وقد كانَ قومُنَا

يصلونَ للأوثانِ قبلُ مُحمَّدا

الثالث: (اضطر)، ومنه الآتي:

-اضطر الشاعر لزيادة الهاء في: (أميمة)، في قوله (الفارقي، 1974، ص. 108):

كِليني لِهَمٍّ يَا أميمةَ ناصبِ

وليلٍ أُقاسِيه بطيءِ الكواكبِ

-اضطر الشاعر؛ لإشباع الفتحة في: (لم ترَ)، في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 170):

وتَضْحَكُ مِنّي شيخةٌ عبشميَّةٌ

كأن لَمْ تَرَى قبلي أسيراً يمانِيَا

4.(ما جاء في الشعر ودعت إليه الضرورة)، نحو:

-مجيء الفصل بين المتضايفين بغير الظرف في الشعر، ودعت إليه الضرورة، في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 201):

تمرُّ على ما تستمرُّ وقَدْ شَفَتْ

غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِهَا

-مجيء حذف الجار والمجرور في الشعر، نحو: (منه)؛ ضرورة، في قول الفرزدق (الفارقي، 1974، ص. 304):

وَلَو سُئِلَتْ عَنِّي نوارُ ورهطُهَا

إذاً أحدٌ لم تنطق الشَّفتانِ

ثانياً: مذهبه في الضرورة.

تبع الفارقي مذهب البصريين في التوجيه الإعرابي للشواهد في كتابه، وقد ردد كلمة: (أصحابنا) في تفسيراته لشواهد الضرائر الشعرية، من ذلك:

-الاتفاق على سقوط التنوين؛ لالتقاء الساكنين (الفارقي، 1974، ص. 58).

-عدم جواز نيابة المصدر عن الفاعل، مع وجود المفعول الصريح (الفارقي، 1974، ص. 93-95). وقد أجازه بعض البصريين (العكبري، 1986، ص. 270).

-قبح الفصل بغير الظرف بين الجار والمجرور (الفارقي، 1974، ص. 115).

أمَّا مذهبه في الضرورة الشعرية فظهر لي أنَّه تبع مذهب ابن جني والجمهور في أنَّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وأستدل على ذلك بالآتي:

1.التصريح بجواز الضرورة في الشعر دون الكلام

صرَّح الفارقي في توجيه بعض الشواهد الشعرية بعبارة أنَّها جائزة في الشعر دون الكلام، وجعل للشاعر رخصة في التصرف والمخالفة، ومن ذلك الآتي:

-جواز حذف الجار والمجرور في الشعر دون الكلام، في قول العُريان بن سهلة (الفارقي، 1974، ص. 304):

فقلْت مجيباً والذي حجَّ حاتمٌ

أخونُكَ عهداً إنَّني غيرُ خَوَّانِ

-جواز الفصل بين الجار والمجرور، وبين الصفة والموصوف، وبين المبتدأ والخبر في الشعر على قبح، وغير جائزة في الكلام، وتلك الضرورات في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 115):

على صُلبَ الوظيفِ أشدّ يوماً

وتحتي فارسٍ بطلٍ كُمَيتُ

-جواز الحمل على المعنى قبل تمام الكلام في الشعر على قبح دون الكلام، فقد نصب: (طيبًا)؛ حملاً على معنى الرؤية، في قول عبيد الله ابن قيس الرقيات (الفارقي، 1974، ص. 89):

لَئِنْ تَرَاهَا وَلَو تأمَّلتَ إلا

ولَهَا في مَفارقِ الرَّأسِ طِيبَا

2.توجيه الشواهد المخالفة لقواعد العربية

خالف الشعراء في الضرائر قواعد العربية ومقاييس النحويين، وقد صرَّح الفارقي بعبارة أصولية مهمة عن الضرورة في قوله: «... فإن ذهب إلى جوازه من أجل الضرورة فإنَّه قبيح جداً؛ لأنَّ الضرورة إنما تجيز ما له وجه وإن ضعف ذلك الوجه، فأما ما لا وجه له كرفع المفعول، ونصب الفاعل، فلا نجوزه؛ لفساده» (الإفصاح، 1974، ص.351)، فحرص على توجيه الشواهد بأوجه مقاربة لتلك القواعد، ومن ذلك الآتي:

1.الحمل على اللهجات

حمل الفارقي بعض المخالفات على لغات العرب، منها:

-جواز إسكان الفعل الماضي: (نعبْ)؛ للضرورة في قول

الشاعر (الإفصاح، 1974، ص.79):

أَنَـا عَـبْـدٍ لسيـدٍ لَـمْ يـطـعْ فِي

وصـل حـبلي وشـاتَـه الأعـداءُ

لمجيء الفعل المعرب: (أشربْ) ساكنا في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص.79):

فـاليـومَ أَشْـرَبْ غيـرَ مُـستَحْقِـبٍ

إثـــمـــاً مِـــن اللهِ ولا واغـــلِ

2.الرد إلى الأصل:

ردَّ الفارقي بعض الضرائر إلى الأصل، ومن ذلك الآتي:

– إجراء الفعل المعتل المجزوم: (يأتيك)، مجرى الفعل الصحيح، وفيه رد الفرع إلى الأصل، وذلك في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص.170):

أَلَمْ يـأتيـكَ والأنـبَـاءُ تَـنْمِي

بـمَا لاقَـتْ لَبـُونُ بني زيـــادِ

–تنوين المنادى المرخم: (ثوبٌ)، وردُّه إلى أصله في النداء في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص.96):

أُلْبِسْـتُ ثـوبٌ وكان البـردُ آلـمني

فـردَّ روحي بعـد الهـلـك جلبـابـا

–إسكان الفعل الماضي: (وَهَلْ)، وردُّه إلى أصل البناء في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص.123):

ولا كُـنْـت إلا لـقـىً لا أُحَـسُّ

وَهَـــلْ فِي البَـرِيّـةِ إلا خَبِـيـثـا

3.تشبيه غير الجائز بالجائز

شبَّه الفارقي بعض الضرائر غير الجائزة بأوجه جائزة، ومن ذلك الآتي:

–تشبيه حذف الياء في: (ربِي)؛ للضرورة، بكثرة حذفها في النداء، نحو: (يا ربُّ اغفرْ لي)، وذلك في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 88):

بـالـغـرامُ الـذي يُـذيـبُ بَـلاهـا

رِبّـهـا ذا دعـاءَ صـبٍ كئيبـا

–تشبيه حذف الياء في اسم الفاعل المعرف: (النَّاسِي)؛ للضرورة، بحذفها مع المنون: (قاضٍ) و(داعٍ)، وذلك في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 96):

فـاللهَ أحـمـدُ لـولاهُ لـمـا سترت

جلدي عن النَّاسِ أبراداً وأثـوابـا

4.أثر المعنى في توجيه الضرورة

وجَّه الفارقي بعض الضرورات الشعرية على المعنى؛ لأن للشاعر لغته الخاصة للتعبير عن مراده، ومن ذلك الآتي:

–حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، لا الإضافة، فالمعنى يطلب الرفع في قول عبيد الله بن قيس الرقيات (الإفصاح، 1974، ص. 54):

تُـذهلُ الشَّـيْـخَ عَنْ بَنيـهِ وتُبـدِي

عَـنْ خِـدامِ الـعَـقـيـلـةُ الْـعَـذْرَاءُ

فـ (العقيلةُ) فاعل للفعل: (تُبدي)، وليست مضافة إلى: (خدامِ)؛ لأنَّ المراد هروب المرأة الكريمة رافعة ثوبها، وكاشفة عن خلخالها، من شدة الحرب (ابن جني، 1952، ج3، ص. 251-252؛ ابن الشجري، 1991، ج2، 163).

–حذف حركة الفعل الماضي في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 79):

أَنَـا عَـبْـدٍ لسيـدٍ لَـمْ يـطـعْ فِي

وصـل حـبلي وشـاتَـه الأعـداءُ

فذكر أنَّ المراد (أتعَبَ) من صوت الغراب، «وترتيب الكلام: أتعَبَ الأعداء؟ دِنْ لسيد لم يطعْ في وصل حبلي وشاتَه» (الإفصاح، 1974، ص. 80).

–حذف حركة الفعل الماضي: (سَلْعَنْ) في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 185):

لَقَدْ طَـافَ عبدَ اللهِ بالبـيـتِ سبعةً

فَـسَـلْ عَـنْ عُبَيدُ اللهِ ثمَّ أبَـا بـكر

فالمعنى يعضد كونه فعلا؛ فهو وارد بمعنى السرعة (الأزهري، 2001، ج3، ص220)، مشبه بـ (دحرج).

ثالثاً: نظرة في توجيهات الفارقي.

أولاً: المحاسن:

لتوجيهات الفارقي محاسن عديدة، منها:

الأولى: العناية بالاستدلال:

اعتنى الفارقي بالأدلة في توجيهاته، وبيانها في الآتي:

1.وفرة الأدلة النقلية، وامتازت استدلالاته بأمرين:

الأول: الاستدلال بأدلة سماعية تعضد الضرورة المذكورة، ومنها:

-الاستدلال بما أنشده أبو زيد (الإفصاح، 1974، ص. 245):

مـنْ أيِّ يـومَيَّ مـنَ الـموتِ أفـرّْ

مـن يـومِ لمْ يـقدرَ أمْ يـومَ قـدرْ

على حذف نون التوكيد الخفيفة من قول الشاعر:

اضْـرِبَ عَنْـكَ الهمـومَ طـارقـهَـا

ضـربَـكَ بِالسيـفِ قـونـسَ الفـرسِ

-الاستدلال بقوله تعالى: ﴿دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾، وقوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ تَعْجَبَكَ﴾، وقول القطامي (الإفصاح، 1974، ص. 356):

أكُـفْـرًا بَـعْـدَ رَدِّ الـمَـوْتِ عَنّي

وَبَـعْـدَ عَطَـائِـكَ المِئَـةَ الرِّتَاعَـا

على إجراء الاسم مجرى المصدر في قول لبيد (الإفصاح، 1974، ص. 355):

بَـاكَرْتُ حَـاجَتَهَـا الدّجـاجَ بِسُحْرَةٍ

لأُعَـلّ منها حِيـنَ هَـبّ نِيَـامُهَـا

الثاني: التفرد ببعض الضرائر التي لم ترد عند المتقدمين والمتأخرين إلا ابن عدلان، وذكر محقق الكتاب أنَّ الفارقي جمع أبيات الألغاز في كتابه، ورجَّح أنَّه وضع كثيراً منها دون نسبة وأخالفه الرأي؛ لأمور ظاهرة عند الفارقي:

-الدقة في النسبة للشاعر أو المنشد.

-التعبير عن الشاعر بالغائب نحو: (أراد)، فلو كان قائلها لصرَّح بذلك.

- اعتماد الثقة.

وقد اتسمت هذه الشواهد بجهالة القائل، ولا تعيبها، وقد ظهرت لي خمسة شواهد غير منسوبة:

- فـاللهُ أحـمـدُ لـولاهُ لـمـا سترت

جلدي عن النَّاسِ أبراداً وأثـوابـا

(الإفصاح، 1974، ص. 54).

- وأَنـتُـم مَـعْـشـرٍ لِـئَـامٌ

نـلـقى لـديـكـم أذىً وبـؤسِ

(الإفصاح، 1974، ص. 232).

-لَقَدْ طَافَ عبدَ اللهِ بالبيتِ سبعةً

فَسَـلْ عَـنْ عُبَيدُ اللهِ ثمَّ أبَـا بكر

(الإفصاح، 1974، ص. 185).

-وأنّ لبونٌ يـوم راحـوا عـشيّـةً

أبى منذرٌ فاركب على الجملُ الصلدا

(الإفصاح، 1974، ص. 163).

- على صُلبَ الوظيـفِ أشـدّ يومـاً

وتحتي فـارسٍ بـطـلٍ كُـمَيـتُ

(الإفصاح، 1974، ص. 115).

وشاهد منسوب إلى العباس بن مرداس السلمي (الإفصاح، 1974، ص. 162):

وَمِنْ قبلَ آمَـنَّا وقد كانَ قومُنَا

يـصلونَ للأوثـانِ قـبلُ مُحمَّدا

2.الأدلة العقلية:

اعتمد الفارقي في توجيه الشواهد الشعرية على القياس، ولم يصرح به كثيراً في شواهد الضرائر؛ لأنَّها مخالفة لمقاييس النحويين، ولم تكن أدلته مبسطة، وتنقسم إلى قسمين:

الأول: العلل:

استدل في توجيهاته بعلل تعليمية قريبة إلى المتعلمين (السيوطي، 1988، ص. 83، 94)، منها ما يأتي:

• **علة توكيد:**

زيادة تاء المنادى المرخم: (أميمةَ) في قول النابغة الذبياني (الإفصاح، 1974، ص. 108):

كِليني لِـهَمٍّ يَـا أميـمـةَ نـاصبِ

وليـلٍ أُقـاسِيـه بطيءِ الكـواكبِ

لغرض التوكيد.

• **علة نظير:**

-علة حذف ياء (النَّاسِي) في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 355-356):

فـاللهَ أحـمـدُ لـولاهُ لـمـا سترت

جلدي عن النَّاسِ أبراداً وأثـوابـا

أنَّ ياء المنقوص تحذف مع التنوين، نحو: (داع) و(قاض).

-حذف الجار مع المصدر كما يحذف مع الفعل في قول لبيد (الإفصاح، 1974، ص. 88):

بَـاكَرْتُ حَـاجَتَهَـا الدّجـاجَ بِسُحْرَةٍ

لأُعَـلّ منها حِيـنَ هَـبّ نِيَـامُهَـا

• **علة سماع:**

حذف الياء ضرورة من: (ربِّ) في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 88):

بـالـغـرامُ الذي يُـذيـبُ بَـلاهـا

رِبّـهـا ذا دعـاءَ صـبٍ كـئيـبـا

لكثرة حذفها مع اسم الباري سبحانه في قول العرب: (يا ربُّ اغفرْ لي).

• **علة أصل** (تقدم ذكره في: «مذهبه في الضرورة»).

• **علة التقاء الساكنين:**

حذف التنوين من: (خدامِ) ورفعه؛ لالتقاء الساكنين، في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 270):

تُـذهلُ الشَّـيْـخَ عَنْ بَنِيـهِ وتُبـدِي

عَـنْ خِـدامِ الـعَـقِـيـلَـةُ الْـعَـذْرَاءُ

الثاني: الأحكام:

اعتنى الفارقي بالأحكام، ومنها الآتي:

-حذف تاء التأنيث في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 270-271):

أمـرتـني لـحـاظَهـا ثـمَّ قـالَـتْ

اللحـاظَ التي تـودّ اللـحـاظُ

أقبح منه في قول جرير:

لَـقَـدْ وَلَـدَ الأُخَـيْـطِـلَ أُمُّ سَـوْءٍ

على بَـابِ اسْتِهـا صُلُبٌ وشَـامُ

لاستحسان الحذف مع الفصل بين الفعل وفاعله.

-قبح حذف حرف الجر وما اتصل به: (عليها) في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 303):

وقـل لـمـشيبي استبـق أمـرٍ فإنّمـا

نفـار الغواني أَنْ تشيـب الـمفـارقَـا

وبيَّن أنَّ حذفهما معا قليل في الكلام، وأنَّه يحذف أحدهما ويقوم الثاني مقامه، وحرف الجر ضعيف إضماره.

-عدم جواز بناء: (قبلَ) في قول العباس بن مرداس السلمي (الإفصاح، 1974، ص. 162):

وَمِنْ قبلَ آمَـنَّا وقد كـانَ قـومُنـا

يـصلونَ للأوثـانِ قـبـلُ مُحـمَّدا

والدليل على ذلك تصريحه بأنَّه يصح على حذف التنوين اضطرارا.

الثانية: ظهور شخصية الفارقي في التوجيه، وتجلت في أمور منها:

الأول: إيضاح الضرائر المتعددة في الشواهد، والحرص على بيانها من ذلك تفسيره لقول الفرزدق (الإفصاح، 1974، ص. 84):

وَمَـا مثلُـه فِي النَّـاسِ إِلَّا مـملكـاً

أَبُـو أمـهِ حَـيٌّ أَبـوهُ يُقَـارِبُـه

فذكر أربع ضرورات في الشاهد، وقال في الرابعة إنَّ الشاعر تعسف؛ لمدح خال الخليفة، وصرَّح بأنه لم يفسر أحد مثل تفسيره.

الثاني: الفهم الدقيق لمصطلح الضرورة، فقد صرَّح بالشذوذ في توجيه قول الفرزدق [البحر المنسرح]:

يـا مَـن رأى عـارضـاً أرقـت لـه

بَـيـنَ ذِرَاعَـي وجَـبْـهـةِ الأَسَـدِ

لورود حذف المجرور في الكلام بقلة (الإفصاح، 1974، ص. 114).

الثالث: المفاضلة في الأحكام، وقد تقدم ذكرها.

ثانياً: المآخذ:

ومن المآخذ التي ظهرت لي ما يأتي:

1. **مبالغة الفارقي في نقد بعض الشواهد،** ومنها قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 201):

تـمرُّ على مـا تستمرُّ وقَـدْ شَـفَتْ

غـلائلَ عبدُ الـقيس منهـا صـدورِهَا

فقد حكم على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف: (غلائلَ) بأنَّه أفحش ما وقع في الشعر، وهي لغة واردة، وقد أشار محقق الكتاب إلى مبالغته، فهي لغة صحيحة غير شائعة (الأفغاني، 1987، ص. 40-41)، وسبب اعتراضه يرجع إلى بصريته (الأنباري، 2003، ج2، ص. 349).

2. **غرابة بعض التوجيهات التي يظهر لي فيها بعض التكلف،** ومنها:

– تعميم عدم جواز نيابة المصدر عن الفاعل، مع وجود المفعول الصريح عند البصريين في قول الشاعر (الفارقي، 1974، ص. 93-95):

فَلَـو وَلَـدَتْ قُـفَـيـرَةُ جَرْوَ كَلْـبٍ

لَـسُبَّ بـذلـك الـكَلْبِ الكِـلَابـا

وقد أجازه بعض البصريين كما تقدم. (العكبري، 1986، ص. 270).

– توجيه حذف ياء: (ربِّي) من: (ربِّها) ضرورة في قول الشاعر (الإفصاح، 1974، ص. 88):

بـالـغـرامُ الـذي يُـذيـبُ بَـلاهـا

ربِّـهـا ذا دعـاءَ صـبٍ كـئيـبـا

وحذف ياء المتكلم من: (ربِّي) كثير، وليس ضرورة.

الخاتمة

أحمد الله تعالى على تمام النعمة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث حول الضرائر الشعرية عند الفارقي، وأوجزها في الآتي:

–تصنيف الضرائر في ثلاث صور: الحذف، والزيادة، والتغيير، والغالبة هي الحذف في اثني عشر شاهداً، يليها التغيير في خمسة شواهد، والزيادة في ثلاثة شواهد.

–اجتماع صورتين للضرورة في الشاهد نفسه كالحذف والزيادة.

–تنوع الألفاظ في التعبير عن الضرورة بمعنى واحد، وأكثرها بلفظها.

–موافقة البصريين في معظم التوجيهات، بنقل تفسيراتهم، واستدلالاتهم، وتعليلاتهم.

–متابعة ابن جني والجمهور في أنَّ للشاعر رخصة في المخالفة، فلم تكن لغرض استقامة الوزن والقافية.

–الدقة في التفرقة بين الشذوذ والضرورة، فهي لا تجوز في الكلام.

–وفرة الشواهد في الاستدلالات، بتعضيد التوجيهات بآيات قرآنية، وكلام العرب، والشواهد الشعرية.

–شواهد الإلغاز ظاهرها ضرائر قبيحة؛ لأنَّ رسمها مشكل، وإعرابها موهم، لكنها صحيحة بعد حلها وتطبيق القواعد النحوية.

–الاعتماد على التفسير السياقي في بيان القواعد للضرائر، من خلال سياق الشواهد ومعانيها.

التوصيات

عناية الفارقي ظاهرة في توجيهاته، وأوصي الباحثين بدراسة ما يأتي:

– شواهد التقديم والتأخير في: «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب».

- العلل النحوية في شروحات أبي نصر الفارقي.

-إبرام الحكم النحوي عند أبي نصر الفارقي، مصادره وتفسيراته.

المراجع

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة.(تحقيق: محمد عوض مرعب). دار إحياء التراث العربي.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت). ديوان الأعشى الكبير. (شرح محمد حسين). مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.

الأفغاني، سعيد. (1987). في أصول النحو. المكتب الإسلامي.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان. (1997-2013). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (تحقيق: حسن هنداوي). دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا.

الأنصاري، أبو زيد. (1981). النوادر في اللغة. (تحقيق: محمد عبد القادر أحمد). دار الشروق.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1977). شرح المقدمة المحسبة.(تحقيق: خالد عبد الكريم). المطبعة العصرية.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله. (2003). الحلل في شرح أبيات الجمل. (تحقيق: يحيى مراد). منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

البغدادي، أبو بكر بن مجاهد. (1400). السبعة في القراءات. (تحقيق: شوقي ضيف). دار المعارف

البياتي، عادل جاسم. (1972). شعر قيس بن زهير. مطبعة الآداب.

التغلبي، عمير بن شييم. (2001). ديوان القطامي. (تحقيق: محمود الربيعي). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (1950). مجالس ثعلب. (تحقيق: عبد السلام هارون). دار المعارف.

الجرجاني، ابن الشريف. (1983). كتاب التعريفات. (ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر). دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد. (د.ت). النشر في القراءات العشر. (تحقيق: علي محمد الضباع). دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952). الخصائص. (تحقيق: محمد علي النجار). المكتبة العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1993). سر صناعة الإعراب. (تحقيق: حسن هنداوي). دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1969-1966). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي). وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين. (1989). أمالي ابن الحاجب. (تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة). دار عمار.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. (1941). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. (عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين، رفعت بيكلة). دار إحياء التراث العربي.

ابن حبيب. (د.ت). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. (تحقيق: نعمان محمد أمين طه). دار المعارف.

الحموي، ياقوت. (1993). معجم الأدباء. (تحقيق: إحسان عباس). دار الغرب الإسلامي.

الحموي، ياقوت. (1995). معجم البلدان. دار صادر.

ابن دريد، أبو بكر محمد الأزدي. (1987). جمهرة اللغة. (تحقيق: رمزي منير بعلبكي). دار العلم للملايين.

الذبياني. (1911). ديوان النابغة الذبياني. نقلاً عن ديوان الشعراء الخمسة ببعض تصرف وتنقيح. مطبعة الهلال، الفجالة.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (1415). شرح كتاب سيبويه.(تحقيق: محمد بن إبراهيم بن يوسف شيبة، رسالة دكتوراه). جامعة أم القرى.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (1998). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه). كلية اللغة العربية، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. (1988). معاني القرآن وإعرابه. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1987). الأمالي. (تحقيق: عبد السلام هارون). دار الجيل.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن.. (1986) الإيضاح في علل النحو. (تحقيق: مازن المبارك). دار النفائس.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. .(1985) اللامات. (تحقيق: مازن المبارك). دار الفكر.

الزمخشري، أبو القاسم محمود.(1993) . المفصل في صنعة الإعراب .(تحقيق: علي بو ملحم). مكتبة الهلال.

السامرائي. (1969). شعر الأحوص الأنصاري. (جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائي). مكتبة الأندلس.

السخاوي، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد. (1995). سفر السعادة وسفير الإفادة. (تحقيق: محمد الدالي). دار صادر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1996). الأصول في النحو. (تحقيق: الفتلي). مؤسسة الرسالة.

السكري، أبو سعيد الحسن. (1998). ديوان أبي الأسود الدؤلي. (تحقيق: محمد حسن آل ياسين). دار ومكتبة الهلال.

السلمي. (1991). ديوان العباس بن مرداس السلمي. (جمع وتحقيق: يحيى الجبوري). مؤسسة الرسالة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد. (2016). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: عبد المعطي بن أمين قلعجي). شركة القدس للنشر.

السيرافي، أبو سعيد. (1985). ضرورة الشعر. (تحقيق: رمضان عبد التواب). دار النهضة العربية.

ابن السيرافي، يوسف. (2010). شرح أبيات سيبويه. (تحقيق: محمد سلطاني). دار العصماء.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1988). الاقتراح في علم أصول النحو. (تحقيق: أحمد الحمصي، محمد أحمد قاسم). جروس برس.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (تحقيق: فؤاد علي منصور). دار الكتب العلمية.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة. (1991). أمالي ابن الشجري. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). مكتبة الخانجي.

الشنتمري، الأعلم. (1994). تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب. (تحقيق: زهير سلطان). مؤسسة الرسالة.

الصفار، أبو الفضل قاسم بن علي. (1419). السفر الأول من شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: معيض العوفي). دار المآثر.

الضبي، المفضل بن محمد. (د.ت). المفضليات. (تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون). دار المعارف.

الطرماح. (1994). ديوان الطرماح. (تحقيق: عزة حسن). دار الشرق العربي.

العامري، أبو عقيل لبيد بن ربيعة. (2004). ديوان لبيد بن ربيعة العامري. (اعتنى به حمدو طمّاس). دار المعرفة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1999). شرح جمل الزجاجي «الشرح الكبير». (تحقيق: صاحب أبو جناح). عالم الكتب.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1980). ضرائر الشعر. (تحقيق: السيد إبراهيم محمد). دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

العكبري، أبو البقاء عبد الله. (1986). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (تحقيق: عبد الرحمن العثيمين). دار الغرب الإسلامي.

ابن فارس، أحمد. (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. محمد علي بيضون.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1990). التعليقة على كتاب سيبويه. (تحقيق: عوض بن حمد القوزي). مطبعة الأمانة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1985). المسائل البصريات. (تحقيق: محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد). مطبعة المدني.

الفارضي، العلامة شمس الدين محمد. (2018). شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك. (تحقيق: أبو الكميت محمد الخطيب). دار الكتب العلمية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). معاني القرآن. (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمدعلي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي). دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1995). الجمل في النحو. (تحقيق: فخر الدين قباوة). مؤسسة الرسالة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). كتاب العين. (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

الفرزدق. (1987). ديوان الفرزدق. (شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور). دار الكتب العلمية.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. (1986). إنباه الرواة على أنباه النحاة. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ابن قميئة، عمرو. (1994). ديوان عمرو بن قميئة. (تحقيق: خليل إبراهيم العطية). دار صادر.

القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز. (د.ت). ما يجوز للشاعر في الضرورة .(تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي). دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى.

القيس. (1984). ديوان امرئ. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دار المعارف.

قيس الرقيات، عبيد الله. (1995). ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات.(تحقيق: عزيزة فوّال). دار الجيل، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي. (1990). شرح التسهيل. (تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون). هجر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة). عالم الكتب.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414). لسان العرب. (الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين). دار صادر.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (1985). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

النيسابوري، أحمد بن الحسين. (1981) . المبسوط في القراءات العشر. (تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي). مجمع اللغة العربية.

ابن هشام، عبد الله الأنصاري. (2000). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. (تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب). السلسلة التراثية.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد. (1430). التفسير البسيط. (تحقيق: مجموعة من الدراسين). سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد. (1996). الانتصار لسيبويه على المبرد. (تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان). مؤسسة الرسالة.

اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد. (1986). إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. (تحقيق: عبد المجيد دياب). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي. (2001). شرح المفصل للزمخشري. (تحقيق: إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

al-Rummānī, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn ʿĪsá. (1994). Sharḥ Kitāb Sībawayh (in Arabic) [PhD dissertation, Umm al-Qurá University].

al-Rummānī, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn ʿĪsá. (1998). Sharḥ Kitāb Sībawayh (in Arabic) [PhD dissertation, College of Arabic Language, Imam Muḥammad ibn Suʿūd Islamic University].

al-Wāḥidī, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Aḥmad. (2009). al-Tafsīr al-Basīṭ (in Arabic). Series of University Theses, Imam Muḥammad ibn Suʿūd Islamic University, Riyadh.

Journal of Human Sciences
Al Hail University

جامعة حائل
University of Hail

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

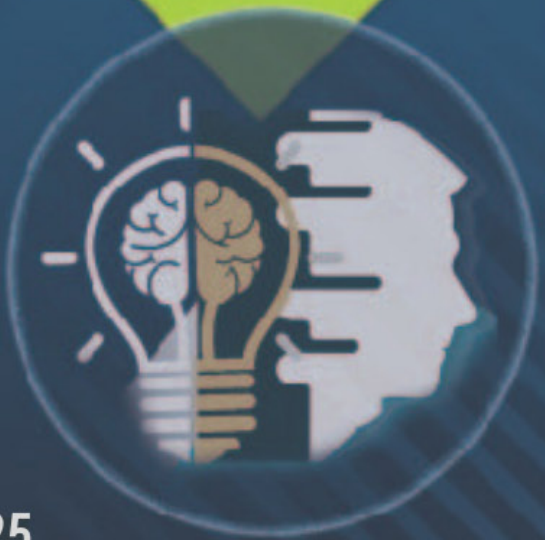

Eight year, Issue 28
Volume 1, December 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658